الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

٢٠٢٢/٩/٥

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى ضم التعويضات الدائمة لمتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي .

نتشرَّف ونقدِّم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر المشار إليه في الموضوع أعلاه ، مع أسبابه الموجبة ومذكرة تعليلية بتوفر صفة الاستعجال المكرر فيه، راجين إعطاءه مجراه القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب أديب عبد المسيح

- مرفق ربطاً :
- اقتراح القانون المعجل المكرر.
- الأسباب الموجبة.
- مذكرة حول توفر صفة الاستعجال المكرر.

اقتراح قانون معجل مكرر
يرمي إلى ضم التعويضات الدائمة لمتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية
إلى أساس معاشهم التقاعدي

مادة وحيدة :

أولاً : خلافاً لأي نص آخر، وباستثناء التعويض العائلي، تُضَم التعويضات الدائمة التي يتقاضاها متقاعدو الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي، كما تحتسب هذه التعويضات من ضمن أساس المعاش المذكور عند إفادتهم من أية مساعدات مالية أو اجتماعية تمنح على أساسه، على أن لا يطبق هذا التدبير على أساس الراتب والتعويضات الخاصة بعناصر الجيش والأجهزة الأمنية في الخدمة الفعلية ولا على تعويض نهاية الخدمة الذي يستحق لهم لدى مزايلتهم الخدمة.

ثانياً : تلغى سائر الأحكام الأخرى المخالفة أو غير المتفقة مع هذا القانون ويُعمَل به فور نشره في الجريدة الرسمية .

النائب أديب عبد المسيح

الأسباب الموجبة

لما كانت السياسة المالية للحكومات المتعاقبة تجاه رواتب وتعويضات عناصر الجيش والأجهزة الأمنية قاصرةً فقط على تقليص حجم أساس الراتب وفصل التعويضات عنه وذلك خشية ارتفاع قيمة تعويضات نهاية الخدمة لهؤلاء عند إحالتهم على التقاعد،

وحيث إنه كان من نتيجة هذه السياسة الخاطئة حرمان العسكريين من الاستفادة من درجات استثنائية أعطيت لموظفي القطاع العام (مع الاعتراف بأحقيتها) بحيث أصبح نظراءهم في الخدمة في القطاع المذكور يتقدمون عليهم بكثيرٍ من الدرجات، وبالتالي حدوث فجوة واسعة بين أساسات رواتب العسكريين من جهة والموظفين المدنيين في القطاع العام من ذات الفئة والرتبة والدرجة من جهة ثانية، وكان من بين التداعيات الكارثية لهذه السياسة أن المساعدة الاجتماعية الشهرية (التي بدأت الدولة بمنحها للعاملين في القطاع العام وللعسكريين بمن فيهم المتقاعدين) قد تفاوتت قيمتها بشكلٍ كبيرٍ بين العسكري من ناحية وموظف القطاع العام المماثل له في الفئة والرتبة والدرجة من ناحية ثانية، بحيث لم تتجاوز قيمة المساعدة الاجتماعية الشهرية العائدة للعسكري في الخدمة وفي التقاعد نصف تلك العائدة للموظف أو المتقاعد المدني أو ثلثيها في أفضل الحالات،

وإن القول بمحدودية واردات الدولة لعدم دمج التعويضات الخاصة بالعسكريين في الخدمة الفعلية في أساس الراتب (خشية عدم ارتفاع قيمة تعويضات نهاية الخدمة التي تعطى لهم استناداً إلى أساس الراتب) إذا كان له من يبرره فإن أخذ المتقاعدين العسكريين بجريرة هذه السياسة وبالتالي استمرار فصل تعويضاتهم عن أساس معاشهم التقاعدي، حتى بعد إحالتهم على التقاعد وتقاضيهم لتعويضات نهاية الخدمة، لم يعد له من مبرر على الإطلاق، ولا يمكن أن يرضى باستمرار تطبيق هذه السياسة أصحاب الضمائر السليمة، لاسيما وأن هؤلاء المتقاعدين يعتمدون في معيشتهم وفي إعالة أسرهم حصراً على معاشهم التقاعدي دون أي مدخولٍ آخر،

بناءً على ما تقدم، ونظراً للدور الكبير الذي أداه هؤلاء المتقاعدون، واحتراماً لتضحياتهم العظيمة في الذود عن حدود الوطن وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم لعشرات السنين، وانسجاماً مع المبدأ الدستوري في المساواة أمام القانون وفي تولي الوظيفة العامة، وتحقيقاً لقيم العدالة والإنصاف بين جميع العاملين في القطاع العام،

وعطفاً على أحكام المواد ١٠٩ - ١١٠ و١١٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب،

فقد أُعِدَّ اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق، الرامي إلى ضم التعويضات الدائمة (باستثناء التعويض العائلي) التي يتقاضاها متقاعدو الجيش والأجهزة الأمنية الى أساس معاشهم التقاعدي، مع النص على عدم شمول هذا التدبير لأساس الراتب والتعويضات الخاصة بعناصر الجيش والأجهزة الأمنية في الخدمة الفعلية ولا لتعويض نهاية الخدمة، وذلك رغبةً في عدم تجاوز آراء قيادات المؤسسات العسكرية والأمنية بشأن قضايا تخص منتسبيها وداخلة ضمن صلاحياتها،

مقترحين إعطاءه مجراه وفقاً للأصول، تمهيداً لمناقشته وإقراره.

مذكرة حول توفر صفة الاستعجال المكرر

في اقتراح القانون المرفق الرامي إلى ضم التعويضات الدائمة لمتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي

(عملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب)

عطفاً على الحيثيات المدرجة في الأسباب الموجبة لاقتراح القانون المعجل المكرر المرفق،

ولما كانت المساعدات الاجتماعية الشهرية التي تمنحها الدولة حالياً، وكذلك الزيادات المستقبلية التي قد تطرأ على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، تعطى على أساس الراتب أو المعاش التقاعدي،

وحيث إن صفة الاستعجال المكرر متوفرة في اقتراح القانون المذكور نظراً لتحقق الضرر الجسيم والأكيد بالمتقاعدين العسكريين من عناصر الجيش والأجهزة الأمنية جراء استمرار الوضع على ما هو عليه، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وأصابتهم مع عائلاتهم بشظاياها في الصميم،

لذلك واستناداً إلى أحكام المواد ١٠٩ – ١١٠ و١١٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب نقترح إعطاءه مجراه تمهيداً لمناقشته وإقراره.

النائب أديب عبد المسيح